

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية الجزائرية

-التحديات العالمية والراهن المحلي-

The requirements of the application of electronic administration in Algerian local Communities

-The global challenges and local policies-

أ.د. مراد بلخيري¹

¹ قسم علم الاجتماع جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 (الجزائر)، mourad.belkhiri@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: 2025/12/27

تاريخ القبول: 2025/05/22

تاريخ الاستلام: 2025/01/28

ملخص: تسعى الجزائر على غرار كثير من الدول إلى عصنة الخدمة العمومية، عبر تزويد مختلف الإدارات العمومية بالمعدات والوسائل التكنولوجية وتكوين الموظفين...، في محاولة للانتقال نحو الإدارة الإلكترونية. ولا شك أنه مشروع طموح، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل إمكانيات الجماعات المحلية - المالية، المادية والبشرية - تتماشى ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟

كلمات مفتاحية: المتطلبات، الإدارة، الإدارة الإلكترونية، الجماعات المحلية، الجماعة الإقليمية.

Abstract: Like many countries, Algeria seeks to modernize the public service by providing the various public administrations with equipment, technological means and the formation of personnel..., means in an attempt to move towards electronic administration.

It is undoubtedly an ambitious project, but the question that pressing itself is: are the possibilities of local communities - financial, material and human - in line with the requirements of implementing e-governance in Algeria?

Keywords: Requirements, Administration, The Electronic Administration, Local Communities

1. مقدمة:

نتيجة الواجبات الاجتماعية الملقاة على الجماعات المحلية الجزائرية، عمدت الدولة إلى خلق علاقة إيجابية بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية؛ من خلال إنشاء المرافق العمومية وتدعيم البنية التحتية، ولما كانت الجماعات المحلية أسلوباً من أساليب التنظيم الإداري الحديث، حيث تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات اللامركزية (زرقاوي، 2015). كما أنّها جزء لا يتجزأ من الدولة الحديثة ومظهراً من مظاهرها، عملت الجزائر بعد الاستقلال على إرساء معالم اللامركزية الإدارية في مختلف دساتيرها، ليكرس المشرع الجزائري قاعدة التنظيم الإداري اللامركزي الإقليمي في صلب الدستور.

وتعمل الوحدات المحلية على إدارة شؤون المواطنين المحليين على مستوى الإقليم، ضمن حدود اختصاصها التي حددها الدستور، خاصة ما تعلق بمجال التنمية المحلية التي تُعتبر أساس تقدّم ورقي المجتمع، بما يخدم تطلّعات المواطنين إلى الشغل، السكن والخدمة العمومية الجيدة وإشباع حاجاتهم المختلفة.

وقامت الجزائر بدعم مبدأ اللامركزية من خلال إعادة تقسيم الجماعات المحلية المشكّلة للإدارة المحلية طبقاً لدستور 1989. وبصدور قانون 8/90 المتعلق بالبلدية و9/90 الخاص بالولاية، تبلورت فكرة اللامركزية التي منحت الاستقلالية للوحدات المحلية بما فيها المالية.

إنّ الجماعات المحلية عبارة عن هيئات أساسية للتنظيم الإداري في الدولة، والهدف من وجودها يتمحور حول إشباع الحاجة العامة التي يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن تلبيتها لقلّة العائد من ورائها أو لطول آجالها، وقد منحها المشرع الجزائري جملة من الصلاحيات تأخذ بعين الاعتبار امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة، وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية للإقليم من جهة أخرى. فهي لا تكفي بتقديم الخدمات الأساسية، بل تساهم في التنمية المحلية، كما أنّها تلعب دور الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية خاصة في مجالات الخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة.

لقد شهدت الجماعات المحلية في الجزائر تدهورا على جميع الأصعدة لأسباب قانونية، إدارية، سياسية ومالية، هذه الأخيرة التي تعدّ عجلة التنمية فإذا غاب المال غابت معه التنمية والخدمة وأشياء أخرى. وبالرغم من أنّ الجماعات المحلية لها وسائل مالية تضمن لها تغطية نفقات التسيير والتجهيز والاستثمار؛ إلا أنها تبقى غير كافية ولهذا أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها حلّ المشكلة المالية باتخاذها جملة من الإصلاحات التي يُمكن أن تسمح للبلديات -خاصة- بأداء أدوارها ومهامها التنموية في تحدّ للظروف المختلفة، كما صدر أيضا قانونان جديدان للبلدية والولاية يهدفان لمواكبة التحوّلات العالمية والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي باشرتها الجزائر.

2. قراءة في المفاهيم:

2.1. الإدارة الإلكترونية:

يعتبر مفهوم الإدارة الإلكترونية من مفاهيم الثورة الرقمية، وتسعى الكثير من الدول إلى تبنيّه؛ من خلال استخدامها لمخرجات الثورة التكنولوجية قصد تحسين أداء الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها (عربي، 2016، صفحة 53) والإدارة الإلكترونية هي تلك المنظومة التقنية الشاملة التي تختلف أنشطتها عن أنشطة الإدارة التقليدية، كونها تمثّل منعطفا كبيرا وشاملا لجميع المجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية والتطويرية من أجل تقديم أفضل الخدمات قياسًا لما كانت تقدّمه الإدارة التقليدية. (والي، 2017، صفحة 5)

فهي تعني تبادل الأعمال والمعاملات بين الأطراف من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية بدلا من الاعتماد على استخدام الوسائل العادية الأخرى كوسائل الاتصال المباشر والأوراق... (غنيم، 2004، صفحة 30)؛ فالتطور الذي حدث في وسائل الخدمات الإدارية كان له الفضل في تقريب الإدارة من المواطن وتقديم أحسن الخدمات، وفي أسرع وقت، عبر وسائط إلكترونية أو عبر شبكات أنترنت ومن دون ورق. (بن جراد و مهداوي، 2018، صفحة 187)

وبالتالي يمكن القول بأنّ الإدارة الإلكترونية هي نمطٌ حديثٌ من الإدارة، يعتمد على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في العمل الإداري لمختلف الإدارات سواء إدارات الأعمال أو الإدارات العمومية، هذه الأخيرة التي تتعامل وتتفاعل بشكل مباشر مع المواطنين بمختلف ثقافتهم وقناعاتهم؛ من خلال ما تقدّمه من خدمة عمومية، مُحاولَةً تحسينها وتجويدها موظّفةً في ذلك مختلف التكنولوجيات الحديثة.

إنّ تجويد الخدمة العمومية أصبح مسعى مختلف الدّول وخاصة النّامية منها - كالجزائر- وذلك بغية رفع أداء إداراتها العمومية وخصوصا الجماعات المحليّة، من خلال استخدام أجهزة الكمبيوتر وملحقاتها، شبكة الأنترنت، الأنترنت، الفاكسات....، لتقديم خدمة تُرضي الزبائن ومختلف المتعاملين، وما لذلك من أثر بالغ على سعادة وتنمية المجتمع المحليّ.

2.2. الجماعات المحليّة:

قبل تحديد مفهوم الجماعات المحليّة، دعونا نتناول -قبلا- مفهوم الإدارة المحليّة نظرا لأهمّيته البالغة، باعتبار الإدارة المحليّة فرعاً من فروع الإدارة العامّة، تقوم على أساس تزويد الهيئات المحليّة بسلطات من شأنها تمكينها من إدارة شؤون الوحدة المحليّة بما يكفل سدّ حاجات المجتمع. وانطلاقاً من الأدوار الجديدة للدّولة في الألفية الثالثة والتي تركز الانتقال من دولة السّلطة إلى دولة اللامركزية والمشاركة المحورية للمجتمع، تعاظم دور الإدارات المحليّة في مختلف المجالات، وخاصة تلك المتعلّقة بالمشاركة في إدارة الوحدة المحليّة، تقديم الخدمات للمواطنين والنهوض بمستواهم الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي... (مسعودي، 2014/2013، صفحة 3)، ومع تزايد وظائف ومهام السّلطة المركزية للدّولة، أُسندت مهمة إدارة المرافق المحليّة إلى سلطات محليّة منتخبة في الولاية والبلدية، أو ما يُطلق عليها الجماعات المحليّة أو الجماعات الإقليمية.

فالإدارة المحليّة عبارة عن تلك الوحدات المحليّة التي تعمل على إدارة شؤون المواطنين المحليّين على مستوى الإقليم، ضمن حدود اختصاصها التي حدّدها الدّستور، خاصة ما تعلّق

بمجال التنمية المحلية التي تعتبر أساس تقدّم ورقّي المجتمع، بما يخدم تطلّعات المواطنين إلى الشّغل، السّكن والخدمة العمومية الجيّدة وإشباع حاجاتهم المختلفة.

ورد تعريف الجماعات المحليّة في مختلف الدّساتير الجزائرية؛ على النّحو التّالي: (لباد،

2008، صفحة 20)

-دستور 1963: المادة 9: تتكوّن الجمهوريّة من مجموعات إدارية يتولّى القانون تحديد

نطاقها واختصاصها، المجموعة الإقليمية الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية القاعدية هي البلدية.

-ميثاق 1976: المادة 36: المجموعات الإقليمية هي الولاية والبلدية، والبلدية هي

المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القاعدة.

-دستور 1989: المادة 15: الجماعات الإقليمية للدولة هي: البلدية والولاية، البلدية هي

الجماعة القاعدية.

ومن النّاحية القانونية أصبحت الجماعات المحلية وحدات مستقلة متمتعة

بالشّخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقانون البلدية والولاية يؤكّدان ذلك.

ففي المادة الأولى من قانون الجماعات الإقليمية، نجد أنّ الولاية هي: الجماعة

الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشّخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدّائرة

الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية

التضامنية والتّشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وهيئة

الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية

وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب

القانون، شعارها هو بالشّعب وللشّعب، وتُحدّث بموجب القانون. (الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية، 2012، صفحة 12)

أمّا قانون البلدية الجزائري رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق لـ 22

يونيو 2011، وفي مادته الأولى يعتبر أنّ البلدية هي: الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع

بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتُحدّث بموجب القانون. ومهامها حسب ذات القانون ومن خلال المادة 3 منه: ... وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه. (بوضياف، 2012، الصفحات 59-60)

وكلمة الجماعات المحلية في الجزائر عبارة عن اصطلاح استخدمه المشرع للتعبير عن اللامركزية الإقليمية، هذه الأخيرة تتكوّن من مستويين رئيسيين هما: البلدية والولاية (صالح، 2010/2009، الصفحات 2-3). ويُراد به التعبير عن الهيئات الإقليمية المعترف بها قانوناً والمخوّل لها إدارة وتسيير المرافق المحلية العامة في ظل توزيع السلطة، وفي ظل اللامركزية؛ أي في ظل الأساليب الإدارية الحديثة التي تهدف إلى توزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة وبين الهيئات المنتخبة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد إليها تحت رقابة السلطة المركزية للدولة. (زرقاوي، 2015)

والجماعات المحلية عبارة عن شخصيات معنوية تمثيلية، كالبلدية والولاية أو المصالح اللامركزية كالمديريات القطاعية التي تتكفل بتسيير وتطوير قطاع معيّن ك: السكن، الصحة، التربية، النقل، الاتصالات وغيرها، علماً أنّ هذه المصالح امتداد للسلطة المركزية على المستوى المحلي. (قرفي، 2008، صفحة 72)

إذن الجماعات المحلية من الناحية الإجرائية عبارة عن: الأجهزة التنفيذية والتقنية على المستوى المحلي أو الإقليم من ولاية، بلدية ومختلف المصالح غير المركزية، التي تتولّى إدارة شؤون المواطنين وتقديم خدمة عمومية ذات طابع محلي، وتكون منتخبة أو معيّنة، وتباشر عملها عن طريق النقل أو التفويض.

3. أهداف الجماعات المحلية:

كما أوردنا آنفاً فإنّ الإدارة المحلية أنشئت لأهداف إدارة وتنمية الإقليم على جميع الأصعدة، وهنا سنقوم بالتفصيل في هذه الأهداف بشكل مختصر: (جديدي، 2012/2013، الصفحات 24-25)

1.3 أهداف سياسية:

من خلال اعتماد مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية، والتصويت وغيرها؛ ويندرج تحت هذا الهدف أهداف فرعية منها: التعددية (توزيع السلطة بين الجماعات المحلية وبين باقي المصالح المتنوعة، على أن تقوم الدولة بالتنسيق)، الديمقراطية (اختيار المجتمعات المحلية لممثلهم في المالي المحلية المختلفة مما قد يحقق تكريس المواطنة لدى المواطنين المحليين، تقوية الفهم السياسي والوعي وأيضا إتاحة الفرصة لتدريب القيادات المحلية وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى...).

2.3 أهداف إدارية:

إنّ تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية يحقق السرعة والدقة والكفاءة في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات السكان المحليين بما يحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمات العامة لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة فهو يتميز بخاصية الحساسية أي تأثره بأداء وانتقادات السكان المحليين، ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية للإدارة المحلية فيما يلي:

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.
- التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي.
- إتاحة فرص تجربة نظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق ومحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة.
- كما أنّها تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية الملحة والتي غالباً ما تكون على جدول أولويات الشأن المحلي، والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية، وخلق جوّ من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض.

3.3 أهداف اجتماعية:

يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية، منها:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكّان المحليين من الخدمات المحليّة، بما يتّفق مع ظروفهم، وأولوياتهم؛ حيث إن وجود مجلس محليّ في رقعة جغرافية محدّدة يشعر بمسؤولية اجتماعية تُجاه المواطنين، إذ لا بدّ أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحّة والتعليم والحدّ من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحليّة بيسر وسهولة.

- شعور الفرد داخل المجتمعات المحليّة بأهمّيته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحليّة ممّا يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بمجتمعه المحليّ، وهي خطوطٌ أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرّة، وتعزيز الانتماء.

- كما تساهم الجماعات المحليّة في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبيّة، وهو ما ينعكس إيجاباً على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم الاقتصادية، كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام، كما تنمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى هؤلاء المواطنين.

4. مهام الجماعات المحليّة:

لتحقيق الأهداف سالفة الذّكر، تقوم الجماعات المحليّة ومختلف إداراتها بالمهام

التّالية:

تتمثّل مهام الإدارة المحليّة في شكل خدمات حدّدت وفقاً لتصنيف المنتدى الدّولي للأمم المتّحدة حول السياسات الإبداعية وممارسات الحُكم المحليّ الذي عُقد بالسّويد في عام 1996م؛ حيث تمّ تصنيف مهام ومسؤوليات مجالس الحكم المحليّ تحت أربعة عناوين أساسية، هي: (لمير، 2013/2014، صفحة 38)

- خدمات في شكل سلع ذات نفع عام تقوم مجالس الحكم المحليّ بإنتاجها وتوفيرها، مثل: مياه الشرب، الصرف الصحي، إنشاء وصيانة الطرق والحدائق العامة ... إلخ.

-خدمات ذات نفع خاص، مثل: التّعليم والرّفاه الاجتماعي .

-خدمات البنية التّحتية، وتشمل مسح الأراضي، المخطّطات والخرائط، المحافظة على البيئة والصّحة العامة ... إلخ .

-خدمات تتضمّن حماية أمن المواطنين وحفظ النّظام.

5. قراءة نقدية في متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحليّة الجزائرية:

إنّ نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية مرهون بمدى توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية لذلك، سواء ما تعلّق منها بالجانب البشري، المادي والتنظيمي وكذا البرمجي. (الطائي، 2002: 156) مع وجود إرادة سياسية مؤكّدة من أعلى المستويات، هذا وأكّد "سعد غالب ياسين" على أنّ الوصول إلى توفير متطلبات الإدارة الإلكترونية لا يمكن أن يتحقّق إلّا من خلال برنامج استراتيجيّ متكاملٍ وشاملٍ لإعادة هندسة العمليات والأعمال المختلفة. (ياسين، 2005، صفحة 238)

كما أورد "أحمد محمد غنيم" في كتابه "الإدارة الإلكترونية: أفاق الحاضر وتطلّعات المستقبل"، مجموعة من المتطلّبات اللّازمة لتطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية، يمكن اختصارها في: (غنيم، 2004، صفحة 343)

- متطلّبات تقنيات المعلومات والاتصالات الإلكترونية .
- المتطلّبات المالية.

- المتطلّبات التّشريعية .

- متطلّبات تأمين وحماية أعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية.

ولتبسيط الأمر أكثر سنحاول تقسيم هذه المتطلّبات إلى عناصر حسب أهميّتها التي قدرها الكاتب، لتُعطي إمكانية التّحليل والنّقد، وهي كما يلي:

1-5- المتطلّبات المالية:

إنّ مشروع الإدارة الإلكترونية مشروع ضخم وكبير ويحتاج إلى أموال طائلة؛ لذلك لابد من توفير التمويل الكافي له (الصيرفي، 2006، صفحة 76)، عن طريق تخصيص أغلفة مالية كافية، والعمل على تهيئة وتحسين البنى التحتية، وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية، وتحديثها من وقت لآخر، وتدريب العناصر البشرية باستمرار...

وفي الإدارة المحلية الجزائرية نجد أنّ الأقاليم المحلية تتمتع بالشخصية المعنوية والأهم من ذلك الاستقلالية المالية، التي تكون من خلال ما تحصله البلدية والولاية من الجباية المحلية، هذه الأخيرة تنقسم إلى ثلاثة أنواع، هي: الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية، الضرائب المحصلة لفائدة البلديات، والضرائب المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية. (جديدي، 2012/2013، الصفحات 88-98)

مع العلم أنّ أغلب الولايات والبلديات الجزائرية عانت وتعاني من عجز في ميزانيتها ومنها الفقيرة؛ وهو ما دفع بالدولة سنة 1997 إلى وضع ضريبة قسيمة السيارات والتي تقسم مداخيلها على شطرين الأول يوجّه إلى الخزينة العمومية والمقدّر بـ20%، أمّا 80%، فهي تذهب إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتخصّص إيراداتها لدعم البلديات الفقيرة.

والسؤال المطروح هنا كيف لهذه الجماعات المحلية -التي تعاني العجز المالي تارة والفقر تارة أخرى- تلبية حاجاتها الأساسية وحاجات مواطنيها المحليين الذين يتطلّعون إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية، المعيشية، الاقتصادية والثقافية؟ وكيف لها أن تتبنّى مشروعاً بحجم مشروع الإدارة الإلكترونية الذي يتطلب أموالاً كبيرة لتجسيده على أرض الواقع؟.

وهنا جاء تدخل الدولة في الفترة الماضية من أجل تجاوز هذا العائق فأخذت توزّع أموال الربيع البترولي (خلال فترة الوفرة المالية الماضية 2004-2014 تقريباً) على مختلف الولايات، من خلال جولات رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو بعض الوزراء؛ من خلال منح وتخصيص أغلفة مالية طائلة للولايات التي تعاني قصوراً مالياً، ليتمّ تقسيمها على بلديات الإقليم حسب الحاجة، وتخصيص مبالغ لمشروع الإدارة الإلكترونية.

فرغم عدم قدرة أغلب البلديات على تجمل الأعباء المالية لمشروع الإدارة الإلكترونية؛ إلا أنّ الإرادة السياسية الكبيرة وإصرار الدولة الجزائرية الكبير على تجسيد هذا المشروع حال دون فشله بحجة عدم توافر الأموال اللازمة. وهذا بدوره يطرح مشكلة أخرى وهو إرادة الجماعات المحلية ذاتها في تبني وتجسيد وإنجاح المشروع بالأساس، فكما سبق القول ليس النجاح -مشروع الإدارة الإلكترونية- بالتمني بل بالإعداد والتخطيط والتدبير ووضع إستراتيجية واضحة، لا بالفرض الفوقي دون مراعاة لخصوصية المجتمع المحلي والإمكانات المالية الحالية وحتى المستقبلية؛ فرغم تجاوز مشكلة المال عند التجسيد لا محالة ستطرح هذه المسألة بعد التنفيذ.

2-5- المتطلبات البشرية:

يعتبر الأفراد في الإدارات والتنظيمات المختلفة من أهم العناصر على الإطلاق؛ إذ أنّها وحدها التي تملك القدرة والمهارة التي تمكّن الجماعات المحلية من تحقيق أهدافها؛ فالإدارات المحلية لن تصل إلى أهدافها المتعلقة بتطوير وتحسين الخدمة العمومية وفي شتى المجالات رغم امتلاكها لأحدث المعدات والآلات والأجهزة...

من هذا المنطلق تأتي أهمية تأهيل الموظفين المحليين تأهيلا جيدا وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة، لتبرز ضرورة إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية، والتي تساعد في إعداد الكوادر البشرية الفنية المطلوبة؛ لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية. (غنيم، 2004، صفحة 345)

ويؤكد كما يرى "محمد صدام جبر" أنّ من أهمّ متطلبات الإدارة الإلكترونية تنمية وتطوير الموارد البشرية؛ لإيجاد كوادر متخصصة وعلى درجة عالية من المهارات المختلفة والمرتبطة بالبيئية الأساسية لنظم المعلومات وقواعد البيانات ونظم العمل على شبكة الإنترنت. (جبر، 0000، صفحة 200)

فهل الجماعات المحليّة في الجزائر أخذت بعين الاعتبار هذا المطلب الملحّ لتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية؟ فإذا علمنا أنّ أغلب الموظّفين في الإدارات العمومية المحليّة محدودي المعرفة بالتكنولوجيات الحديثة، سواء لكبر سنّهم وما يُبدونه من مقاومةٍ للتغيير التّنظيمي على مستوى التكنولوجيا، أو من محدودي التّعليم (مستويات تعليم متواضعة) خاصة في البلديات النائية أو المعزولة وحتى تلك الفقيرة، فحملة الشّهادات والكفاءات يفضّلون العمل في قطاعات أخرى وفي أماكن أخرى أين تتوافر لهم مزايا الأجر، المكانة الاجتماعية، وفرص التّرقّي أيضا.

لقد وجد الموظّف المحليّ أو المنتخب نفسه أمام تحدّي استخدام التّكنولوجيا رغم محدودية معارفه حولها، إلّا أنّ الدّولة حاولت تدارك بعض هذه النقائص بتوظيف بعض المتخصّصين في الإعلام الآلي، وإجراء دورات تكوينية لمستخدمي الإدارات المحليّة... إلّا أنّها تبقى غير كافية إذا علمنا بوجود قيود بيروقراطية تحول دون استغلال الإمكانيات البشرية المتوافرة، وهذا إضافة إلى أنّ كثير من الجماعات المحليّة وخاصة البلديات لا تملك مهندسين في الإعلام الآلي، ما ينعكس سلبا على أدائها خاصة مع حدوث أعطال أو خلل في أجهزتها الإلكترونية، والتي تتطلّب مختصين لإصلاحها، وهو ما يحول دون إنجاح مسعى الدولة الجزائرية إلى تجويد الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية.

3.5 المتطلّبات الإدارية:

تحتاج الإدارة الإلكترونية على وجود قاعدة أو أساس إداري حتى تحقق المنتظر منها؛ فلكي تحقّق الجماعات المحلية أهدافها -التي جاء ذكرها سابقا- لابد من وجود إدارة جيّدة تساند التّطوير والتّغيير وتدعمه، وتأخذ بكل جديد ومستحدث في الأساليب الإدارية؛ أي ضرورة أن تكون الإدارات المحلية (ممثلة في: الولاية أو المديرين الولايتيين أو المنتخبين المحليين في المجالس البلدية أو الولايتية) على قدر من الانفتاح على التّكنولوجيات الحديثة، والمرونة قصد التّطوير وإدخال هذه التّكنولوجيات في مجال العمل الإداري.

وللأسف هذا أمر ينقص إدارتنا، وإذا كان فالعراقيل البيروقراطية تحول أمام التغيير باعتبارها تنظيمات ميكانيكية رسمية غير مرنة. والجزائر وجدت أيضا مخرجًا فالتغيير لم ينبع من الجماعات المحلية ذاتها بل مرة أخرى نجده مفروضا عليها وعلى مستخدميها، وهو الأمر الذي قد يحول دون نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية في الوقت الحالي على أقل تقدير، بسبب مقاومة التغيير من جهة وضعف القيادات المحلية في التحكم والانفتاح في التكنولوجيات المختلفة.

فالإدارة الإلكترونية تحتاج إلى وجود قيادات إدارية إلكترونية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع قدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة... كما يتوجب على كل الإدارات المحلية التخلص من الإجراءات البيروقراطية والروتينية المملة والمعيقة لكل تطور وتجديد للأساليب المتبعة في العمل الإداري. (ياسين، 2005، صفحة 238)

كما أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود بنية تنظيمية حديثة ومرنة، أفقية وعمودية باتصالاتها، وقبل ذلك بنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة، وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والمبادرة، والريادة في الأداء وإنجاز الأعمال بكفاءة عالية. (ياسين، 2005، الصفحات 237-238)

وهي أمور في الحقيقة وحسب اعتقادي غير متوفرة في الإدارات والجماعات المحلية -على الأقل حاليًا- وأن توافرها يأخذ وقتًا طويلًا؛ حيث أن تغيير الذهنيات أمر صعب جدًا، وبالتالي يمكن الحكم على عدم توافر المتطلبات الإدارية بالمعنى السليم لتطبيق وإنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية في أغلب الأقاليم المحلية الجزائرية.

4.5 المتطلبات التقنية:

من الاسم نستنتج أنّ هذا النمط من الإدارة تقنيّ، إلكترونيّ، تكنولوجيّ، وهو أسلوب إداري حديث يهدف إلى تطوير أداء التنظيمات الإدارية المختلفة، كما يُتَوَقَّع أن يحقق نتائج كبيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ إلّا أنّه يتطلب توفير البنى التحتية الملائمة؛ لإقامة مشروع الإدارة الإلكترونية (المسعودي، 00، صفحة 40).

ومن هنا كان من الضروري إعادة النظر في البنية الأساسية للأجهزة والمعدّات والبرمجيات لغرض تحديثها كي تستجيب للتغير المنشود لتقديم خدمة عمومية إلكترونية في المستوى، وعليه كان لزاما العناية بالبنية التحتيّة من خلال توفير كلّ ما تتطلبه الإدارة الإلكترونية بإنشاء شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطوّرة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل نقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية فيما بينها من جهة، وبين الإدارات والمواطن من جهة أخرى (غري، 2016، صفحة 66).

وعليه تأتي ضرورة ارتباط الإدارة الإلكترونية بجميع أنماط التكنولوجيا الرقمية من وسائط وشبكات وأدوات، فالتكنولوجيا الرقمية تتطوّر بسرعة عالية، كما تتنوع أنماطها، مما يضع خيارات دائمة ومفتوحة أمام الإدارة، مثل: ربط بعض أنشطة الأعمال بخدمات الأكشاك التفاعلية، التلفاز التفاعلي، خدمات الهاتف الخليوي المتكاملة مع الأنترنت وتقنياتها مثل: خدمات الرسائل والوسائط المعلوماتية الأخرى، واستخدام أدوات (WAP)، وبرتوكول الاتصال بالأنترنت (SMS)، ونظم تكنولوجيا المعلومات، وتقنيات شبكات الأنترنت، والأنترنت، الإكسترانت. (المسعودي، 00، الصفحات 40-41)

في الواقع نلاحظ جهود الدولة في هذا الصدد؛ إذ عملت على تطوير شبكات الاتصال المختلفة والانتقال من الجيل الثاني G2 إلى خدمة الجيل الثاني G3، فالجيل الرابع G4، وحتى الجيل الخامس G5 مع تجديد كابلات الربط وتغييرها من العادية إلى كابلات الفايبرأوبتيك التي تضمن تدفق كبير وسريع للأنترنت، وهو ما كلّف خزينة الدولة مليارات الدولارات لتجسيد هذا المشروع، وفي المقابل ونظرا لشساعة مساحة الجزائر وترامي أطرافها ووجود بلديات نائية وبعيدة جدّا عن خطوط الربط المختلفة، صعب من المهمّة وأجلّ تجسيد المشروع وتعميمه.

فكلّ الجهود تبقى قاصرة إلى حدّ كبير، هذا إذا أضفنا ما سقناه سابقا من عجز مالي وبشري تعانيه أغلب الإدارات العمومية المحليّة الجزائرية، ما يجعل مساهماتها ضعيفة أحيانا ومعدومة أحيين أخرى، وكلّ هذا يصعب من تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية من جهة وتحسين أداء الجماعات المحليّة من جهة أخرى.

5.5 المتطلبات الأمنية:

في ضوء الثورة التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى وجود أساليب وإجراءات أمنية تساعد على حماية المعلومات والبيانات من الاختراق. فالتطوّرات المتسارعة في العالم والتي تؤثر في الإمكانيات والتّقنيات المتقدّمة المتاحة الرّامية إلى خرق منظومات الحواسيب بغية السرقة أو تدمير المعلومات ممّا أدّى إلى التّفكير الجدي؛ لتحديد الأساليب والإجراءات الدّفاعية الوقائية لحماية منظومات الحواسيب (أجهزة ومعلومات) من أي خرق أو تخريب. (المسعودي، 00، صفحة 45)

أمّا الحديث في هذا الشأن لا يزال بعيدا وصعب المنال، إذ كيف نحمي المعلومات والشبكات ونحن نستوردها من الآخر، كما أنّ الجماعات المحلية تعاني -كما سبق الذكر- من محدودية إمكانياتها ما يجعلها أمام أمر مستحيل.

فالمطلب الأمني هام وهام جدّا نتيجة الخصوصية والأهميّة التي تميّز البيانات المختلفة في الإدارات المحليّة، سواء ما تعلّق بالأفراد أو بالأموال أو غير ذلك، وهنا نطرح سؤالاً قد يغنينا عن النقاش في هذا الأمر وهو: كيف حصلت تسريبات ويكيليكس؟. وهو ما يقودنا إلى التّساؤل عن إمكانية حماية المعلومات والبيانات التي تتعامل بها إدارتنا المحليّة، وعن توفّر الإمكانيات المالية للجماعات المحلية لشراء أنظمة الحماية المختلفة... والأسئلة كثيرة هنا.

6. الخاتمة:

لقد تناولنا في هذا المقال جملة من العناصر الهامة، فبعد تحديد المفاهيم الخاصة بالموضوع، حاولنا عرض أهم المتطلبات المختلفة لتطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية، وإجراء نقد فيما يخصّ الإمكانيات التي تملكها الجماعات المحلية الجزائرية.

والخلاصة هي أنّ توفير تلك المتطلبات جميعها ضرورة لا غنى عنها؛ لضمان نجاح تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية، والدولة تبذل جهودا جبارة لتحقيق ذلك إلا أنها تبقى قاصرة، أمام الخصوصية التي تميز كلّ إقليم من الأقاليم الجغرافية المحلية؛ إنّ على المستوى الإداري (التنظيمي) أو البشري أو التقني وحتى الأمني.

وبالتالي وجب على الدولة الجزائرية العمل أكثر على تنمية الوعي الثقافي للمجتمعات المحلية المختلفة، لتطبيق تكنولوجيا المعلومات وحثّ المديرين والموظفين والمنتخبين المحليين على استخدام التكنولوجيات الحديثة، وتدريبهم لتحقيق التطبيق الفعال للإدارة الإلكترونية، وتدعيم وعي المواطنين والمسؤولين المحليين بمزايا تبني أسلوب الإدارة الإلكترونية وضرورة تطبيقها وتطوير البنية الأساسية الكافية لشبكات العمل والاتصالات... فكلّ هذه الأمور من شأنها مساعدة الجماعات المحلية على تجسيد مشاريع السلطة المركزية بنجاح وكفاءة، وكذا الرقيّ بالخدمة العمومية وتجويدها؛ بما يساهم في تسهيل حياة الساكنة وتحسينها، والحدّ من العراقيل البيروقراطية وتوفير الجهد والمال.

كما أوردنا آنفا فإنّ الإدارة المحلية أنشئت لأهداف إدارة وتنمية الإقليم على جميع الأصعدة، وهنا سنقوم بالتفصيل في هذه الأهداف بشكل مختصر: (جديدي، 2012/2013، الصفحات 24-25)

6. قائمة المصادر والمراجع:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2012). *قانون الجماعات الإقليمية: قانون الولاية*. الجزائر: رئاسة الجمهورية.
2. الصيرفي، م. (2006). *الإدارة الإلكترونية*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
3. المسعودي، س. م. *obstacles-to-the-application-of-e-governance-in-the*. (00, 0 0). *management-of-human-resources.pdf*. Récupéré sur <http://www.abahe.co.uk/Research-Papers/>

4. بن جراد، ع & .مهداوي، ع (2018، 12 15). تاريخ الإدارة الإلكترونية. *الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية*. 168-199، pp. 42،
5. بوضياف، ع (2012). *قانون البلدية*. المحمدية: جسور للنشر والتوزيع.
6. جبر، م (0000، 00 00). *الموجة الإلكترونية القادمة الحكومة الإلكترونية /الإداري*. -، pp. (91)
7. جديدي، ع (2013/2012). *إدارة الجماعات المحلية في الجزائر: بلدية بسكرة نموذجاً*. بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
8. زرقاوي، ر (2015). *إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية: الواقع والآفاق*. خميس مليانة.
9. صالح، ع (2009/2010). *الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية*. ابن عكنون: كلية الحقوق.
10. غربي، ع (2016). مارس 1. (نحو إدارة عمومية إلكترونية للحد من الفساد الإداري في الجزائر). *الباحث الاجتماعي*. 53، p.
11. غنيم، أ. م (2004). *الإدارة الإلكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل*. المنصورة: المكتبة العصرية.
12. قرفي، ع (2008). *الإدارة الجزائرية مقارنة سوسولوجية*. الجزائر: الفجر للنشر والتوزيع.
13. لباد، ن (2008). *دساتير الجزائر* (1. éd.). الجزائر: متيجة للطباعة.
14. لمير، ع (2013/2014). *الضرائب المحلية ودورها في تمويل الجماعات المحلية*. وهران: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
15. مسعودي، ع (2013/2014). *تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية: دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار*. وهران.
16. والي، ع (2017، 05 07). *الإدارة الإلكترونية إدارة بلا ورق* . Récupéré sur <http://alhadidi.files.wordpress.com>
17. ياسين، س (2005). *الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية*. الرياض: معهد الإدارة العامة.